

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والخمسون

24 شباط/فبراير - 4 نيسان/أبريل 2025

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير

المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

حلقة النقاش التي تُعقد مرة كل سنتين لمجلس حقوق الإنسان بشأن الحق في التنمية

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

عرض هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 18/54، موجزاً لحلقة النقاش التي تعقد مرة كل سنتين بشأن الحق في التنمية، المعقودة في 18 أيلول/سبتمبر 2024، خلال دورة المجلس السابعة والخمسين. وركزت المناقشة على موضوع "إعمال الحق في التنمية: المبررات الداعية إلى إبرام اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية". وسلّطت حلقة النقاش الضوء على الترابط بين الحق في التنمية والضرائب، ووجّهت الانتباه إلى الأثر السلبي للتجاوزات الضريبية، مثل التهرب من الضرائب وتجنبها، على الحق في التنمية. وأجرت دراسة تحليلية لمدى إمكانية إبرام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المقترحة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية والبروتوكولات المتعلقة بإعمال الحق في التنمية. وحدد المشاركون مبادئ وتوصيات لإثراء الاتفاقية الإطارية والبروتوكولات المتعلقة بها لضمان توافقها مع الحق في التنمية.



أولاً - مقدمة

- 1- قرر مجلس حقوق الإنسان، في قراره 23/42، تنظيم حلقة نقاش تُعقد مرة كل سنتين بشأن الحق في التنمية، اعتباراً من دورته الخامسة والأربعين، بمشاركة الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة والجهات صاحبة المصلحة الأخرى. وعُقدت حلقة النقاش الأولى في 17 أيلول/سبتمبر 2020⁽¹⁾ والثانية في 15 أيلول/سبتمبر 2022⁽²⁾.
- 2- وعُقدت حلقة النقاش الثالثة في 18 أيلول/سبتمبر 2024 وركزت على موضوع "إعمال الحق في التنمية: المبررات الداعية إلى إبرام اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية". وكانت أهداف المناقشة هي: (أ) إبراز الترابط بين الحق في التنمية والضرائب؛ و(ب) توجيه الانتباه إلى الأثر السلبي للتجاوزات الضريبية، مثل التهرب من الضرائب وتجنبها، على الحق في التنمية؛ و(ج) تحليل إمكانية إبرام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المقترحة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية والبروتوكولات المتعلقة بمسائل محددة، مثل تدابير مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة المتصلة بالضرائب وفرض الضرائب على الدخل المتأتي من تقديم الخدمات عبر الحدود من أجل إعمال الحق في التنمية؛ و(د) تحديد مبادئ وتوصيات لإثراء الاتفاقية الإطارية والبروتوكولات المتعلقة بها لضمان توافقها مع الحق في التنمية.
- 3- وترأس حلقة النقاش رئيس مجلس حقوق الإنسان، عمر زنبير. واستهل مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (المفوض السامي) حلقة النقاش ببيان افتتاحي. وتألّف فريق حلقة النقاش من المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية، سوريا ديفا؛ ورئيسة فرع سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، أناستازيا نسفيتايلوفا؛ وكبير موظفي البرامج في برنامج التنمية المستدامة وتغير المناخ في مركز الجنوب، عبد المحيظ شودي؛ والمستشارة القانونية وكبيرة الباحثين في شبكة العالم الثالث، سانيا ريد سميث.
- 4- وأعقب البيان الافتتاحي والعروض الأولية التي قدمها أعضاء حلقة النقاش جلسة حوار مكوّنة من جزأين، شارك فيها ممثلو الدول، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية. وردّ أعضاء حلقة النقاش على الأسئلة والتعليقات التي قدّمها الحضور وأدلو بملاحظات ختامية.
- 5- وسُجّلت الحلقة ونُشرت على شبكة الإنترنت، وأُتيح للأشخاص ذوي الإعاقة⁽³⁾.

ثانياً - افتتاح حلقة النقاش

- 6- ركّز المفوض السامي على العقبات التي تعترض إعمال الحق في التنمية الناجمة عن التهرب من الضرائب. وأشار إلى توقع خسارة تريليوني دولار على مدى العقد التالي بسبب التهرب من الضرائب، وهو ما يمثل عقبة واضحة تحول دون تمكّن الحكومات من حشد الموارد بفعالية، لا سيما في البلدان النامية. وأفاد المفوض السامي بأن البلدان النامية تخسر حالياً ما يعادل نصف ميزانياتها المخصصة للصحة العامة بسبب التهرب من الضرائب، وأكد أن نقل الأموال إلى ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو لا تفرض ضرائب على الإطلاق يؤدي إلى تقويض قدرة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها بموجب

(1) انظر A/HRC/48/22.

(2) انظر A/HRC/52/51.

(3) انظر <https://webtv.un.org/en/asset/k1n/k1nkm7zzm1>.

القانون الدولي لحقوق الإنسان. وعلى هذا النحو، كان على الأمم المتحدة أن تضع استراتيجيات وأنظمة استثمارية قائمة على مبادئ ومنصفة تُنظَّم على الصعيدين الوطني والدولي.

7- وأوضح أن مكافحة التهرب من الضرائب أمر محوري في مهمة الأمم المتحدة، وأن التهرب من الضرائب يسلب الدولة قدراتها المالية، ومن ثم فهو يُضعف حافز الحكومات الوطنية على التعاون الدولي. وقد أعاق ذلك مهمة الأمم المتحدة في تحقيق التقدم الاجتماعي عبر الحدود. وكان تفكيك العقوبات المنهجية التي تعترض سبيل التنمية محور إعلان الحق في التنمية الذي اعتمده الجمعية العامة في عام 1986. وفي إشارة إلى أهمية معالجة المسائل الضريبية العابرة للحدود، أشاد المفوض السامي بعمل المجموعة الأفريقية الرامي إلى تعزيز التعاون الدولي الأكثر شمولاً وفعالية في المسائل الضريبية. وعلى وجه الخصوص، كان اعتماد الإطار المرجعي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية بواسطة اللجنة المخصصة المعنية بذلك في آب/أغسطس 2024 خطوة مهمة في هذا الاتجاه. وحث المفوض السامي جميع الدول على دعم هذه المبادرة وتشجيع المشاركة الكاملة للمنظمات غير الحكومية وأعضاء المجتمع المدني. وأشار إلى مقترح البرازيل الداعي إلى فرض حد أدنى عالمي لمعدل الضريبة بنسبة 2 في المائة على من يُطلق عليهم اسم "قاحشي الثراء"، وهو إصلاح من المتوقع أن يحشد 250 مليار دولار سنوياً.

8- وأكد المفوض السامي أهمية الشفافية في الهيكل الضريبي الدولي الجديد. فيجب على الشركات المتعددة الجنسيات أن تدفع حصتها العادلة من الضرائب في البلد الذي تعمل فيه، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال رفع الحد الأدنى العالمي لضريبة الشركات، وبالتالي منع "السباق نحو أدنى مستوى من الضرائب"، أي تنافس الأعمال التجارية على الصعيد العالمي من خلال خفض الضريبة القانونية على الشركات. ويمكن أن تشمل الإصلاحات الأخرى الإبلاغ العلني عن أرباح الشركات، وفرض قيود على عمل الملائدات الضريبية، ووضع أنظمة ضريبية وطنية أكثر كفاءة.

9- وبالإشارة إلى إعلان الحق في التنمية، قال المفوض السامي إن وجود إطار ضريبي دولي أكثر شمولاً وإنصافاً سيكون في مصلحة جميع الدول للتمتع بفوائد التنمية. وسيسهل التفاوت داخل الدول وفيما بينها على حد سواء، مما يعزز نظاماً عالمياً أكثر سلاماً واستقراراً.

ثالثاً - حلقة النقاش

ألف - مساهمات أعضاء حلقة النقاش

10- علّق المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية قائلاً إن أعمال الحق في التنمية يعتمد على الموارد المستدامة، وهو ما يمكن أن توفره الضرائب. وأكد مجدداً الاستنتاج الذي خلص إليه المفوض السامي، وسلط الضوء على أن تهرب الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات من الضرائب يشكل عقبة رئيسية أمام التنمية لأنه يجبر العديد من الدول على خفض الضرائب لجذب الاستثمار الأجنبي. وقد تأثرت البلدان النامية على نحو غير متناسب بهذا "السباق نحو أدنى مستوى من الضرائب"؛ ونظراً لترابط الاقتصاد العالمي، كان لا بد من استجابة عالمية.

11- وأوضح أن الضرائب هي في الأساس قضية من قضايا حقوق الإنسان. فتحديد الجهة التي ينبغي أن تُفرض عليها الضرائب وطريقة إنفاق الإيرادات المحصّلة هي أمور تؤثر على أعمال جميع حقوق الإنسان. وينبغي أن يسترشد الإصلاح الضريبي الدولي بحقوق الإنسان بخمس طرق على الأقل. أولاً، ينبغي تحقيق تعاون دولي حقيقي، وقد أوضح المقرر الخاص أنه أمر أساسي للحق في التنمية

والالتزامات الحالية بالاستدامة. وتتصّ المادة 3(3) من إعلان الحق في التنمية على أن "من واجب الدول أن تتعاون بعضها مع بعض في تأمين التنمية وإزالة العقبات التي تعترض التنمية"، في حين تلتزم الدول بتوسيع نطاق التعاون الدولي في المسائل الضريبية في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ثانياً، ينبغي أن تكون الدول مستعدة للتضحية بعنصر من عناصر سيادتها من أجل الصالح العام. ثالثاً، يجب أن يتخطى الإطار الضريبي الدولي حدود المعاملة الرسمية المتساوية. وتختلف احتياجات الدول، بناءً على مرحلة تطورها وحجمها ووجود منافذ إلى البحر. ولا بد أن يسترشد الإصلاح الضريبي بالتوزيع العادل، بوصفه مبدأ شاملاً للحق في التنمية على النحو المبين في تقرير المقرر الخاص إلى مجلس حقوق الإنسان في عام 2023⁽⁴⁾. ويملك أغنى 1 في المائة من سكان العالم 59 في المائة من جميع الأصول المالية العالمية، ويجب أن تأخذ الأطر الحالية فجوة عدم المساواة هذه في الحسبان. رابعاً، يجب أن يكون جمع الموارد لحل الأزمة الكوكبية المتزايدة أمراً محورياً لهذا الإطار. فعلى سبيل المثال، يمكن فرض ضريبة كربون على صافي أرباح شركات الوقود الأحفوري لتوليد الموارد اللازمة للتصدي لتغير المناخ. خامساً، يحق للناس المشاركة في تحديد مقدار الإيرادات التي تُنفق والمجال الذي تُنفق فيه. وأصبحت المشاركة النشطة والحرّة والمُجدية بوصفها شرطاً من شروط الحق في التنمية أمراً مهماً في هذا السياق.

12- وأشارت رئيسة فرع سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية في الأونكتاد إلى أن الهيكل المالي الدولي الحالي غير ملائم لتلبية احتياجات البلدان النامية. ويجب أن تكون اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية أكثر شمولاً وإنصافاً، وينبغي اتخاذ خطوات للقضاء على النظام المجزأ والمختل لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الذي مكن من نقل الأرباح. وقالت إن الضرائب ليست سوى جزء من التحدي التنموي، وعرضت اثنتين من دراسات الحالة لتوضيح التحدي المتمثل في بناء رأس المال والمؤسسات والموارد التنموية في الاقتصادات المضيفة، وهو أمر يؤثر على البلدان النامية أكثر من غيرها.

13- وأشارت دراسة الحالة الأولى إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة 500 مليون دولار في اقتصاد نامٍ من شأنه أن يحفّز النمو ويخلق فرص عمل. ولكن يلزم وجود شفافية في الشركات ومساءلتها، على أن يدعم ذلك الإبلاغ العلني عن الأرباح، لضمان عدم إساءة استخدام الأموال. ويلزم أيضاً أن تضمن الدولة أن تكون لديها القدرة على الإشراف على الإبلاغ عن أرباح الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد المضيف. وأجرى الأونكتاد دراسة استقصائية في عام 2022 شملت 200 شركة متعددة الجنسيات في جميع بلدان الجنوب. وفي ربع الشركات، كانت الشركات التابعة في الاقتصادات المضيفة عبارة عن هياكل أسهم وهمية ولم تُظهر أي نشاط اقتصادي واضح. وسجلت تلك الشركات أرصدة فقط، ولم تُثبت وجود علاقة لها مع العمالة المحلية أو النظام المالي أو أي أنشطة تجارية. غير أن المشكلة لا تقتصر على بلدان الجنوب، ففي بلدان الشمال تمثل تلك الشركات التابعة أقل من 1 في المائة من الشركات المسجلة. ويؤكد هذا المثال أهمية شفافية الشركات ومساءلتها في التأكد من استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر على نحو صحيح.

14- أما الدراسة الثانية التي أجراها الأونكتاد فقد تناولت تجارة الأغذية. وتسيطر أربع شركات كبيرة متعددة الجنسيات على سوق الغذاء العالمي، اثنتان منها فقط تابعتان للقطاع العام. ونظراً لأن الشركتين الأخريين تابعتان للقطاع الخاص، فهما غير ملزمتين بالإفصاح عن أرباحهما، على الرغم من أنهما تسيطران على نسبة تتراوح بين 70 و90 في المائة من سوق الغذاء العالمي. وأدى ذلك إلى تحقيق أرباح

فأحشة تضاهي تلك التي تحقّقها شركات الطاقة الكبرى عندما كانت العديد من البلدان النامية تواجه أزمات حادة في الأمن الغذائي خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وخلال فترة الجائحة، لم تكن هناك آليات لتنظيم هذا التوزيع الاستغلالي، لأن الشركات كانت مسجلة بوصفها شركات صناعية وليست مؤسسات مالية. غير أن معظم أرباحها جاءت من عمليات الأسواق المالية خلال أوقات التقلبات. فقد استثمرت في الأصول المالية، وضاربت في المشتقات المالية، وساهمت في عدم استقرار الأسعار. وركزت معظم اللوائح التنظيمية المتعلقة بأزمة التكلفة على المصارف، وليس على الشركات الصناعية التي تقوم بأنشطة مالية، بعد الأزمة المالية لعام 2008. وأوصى الأونكتاد بضرورة تنظيم الشركات غير المالية خلال هذه الأزمات إلى جانب تحسين معايير السوق والمبادرات الضريبية. وبهذه الطريقة، يمكن رصد أرباحها. ويُظهر ذلك أهمية مراجعة الشركات، التي تدرج تحتها المراجعة الضريبية. ونظراً لعدم وجود معاهدة عالمية بشأن الضرائب والاستثمار، تستفيد مراجعة الشركات من مختلف المجالات المواضيعية والمجالات المتعلقة بالولاية القضائية، مثل المراجعة التنظيمية، ومراجعة الإبلاغ، ومراجعة الالتزامات، والمراجعة المحاسبية. وعلى الأمم المتحدة أن تسد تلك الثغرات في الحوكمة والهيكلة التجاريين والماليين.

15- وأكد السيد شودري أن مركز الجنوب يؤدي دوراً حاسماً في زيادة أهمية التنظيم الضريبي الدولي. فقد دعم الدول الأعضاء فيه البالغ عددها 55 دولة، وهي دول نامية، في الدعوة إلى إنشاء هيئة ضريبية حكومية دولية في الأمم المتحدة. ورخّب السيد شودري باعتماد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء الإطار المرجعي لإبرام اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية. فعلى الرغم من الجهود المبذولة على مدى عقود، لم تتمكن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من وقف تجنب الضرائب والتدفقات المالية غير المشروعة، الأمر الذي أعاق أعمال الحق في التنمية. وعلى وجه الخصوص، فإن تعقيد خطة عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح عاد بنفع على مستشاري الضرائب وأكبر أربع شركات محاسبة أكثر من نفع البلدان النامية.

16- ودحض السيد شودري الادعاء القائل إن الحد الأدنى العالمي للضريبة الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي سيمنع التدفقات المالية غير المشروعة، مثل نقل الأرباح. فقد أوضح تصميم القواعد أن تجنب الضرائب يمكن أن يستمر في ظل هذا الإجراء. وبدلاً من ذلك، يبدو أن هذه القواعد تنتهي الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان المتقدمة عن نقل عملياتها إلى البلدان النامية وتقضي على قدرة البلدان النامية على تقديم إعفاءات ضريبية. ومن خلال نظام الخصوم الضريبية القابلة للاسترداد المتعلق بالحد الأدنى العالمي للضريبة الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن المنح والإعانات هي الأدوات السياسية الوحيدة التي لا تزال متاحة لجذب الاستثمار، وهو ما يعود بالنفع على البلدان المتقدمة لأن لديها موارد لتقديم هذه الإعانات. ويعوق ذلك بوجه خاص نمو الصناعات ذات القيمة العالية في البلدان النامية، مثل قطاع التكنولوجيا. وأوضح السيد شودري كيف يمكن لاتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية أن تسد تلك الثغرات وتحظر التدفقات المالية غير المشروعة عن طريق بروتوكول يتضمن العناصر التالية: (أ) تعريف متفق عليه عالمياً لـ "التدفقات المالية غير المشروعة"، ينبغي أن يتناول تجنب الضرائب والتلاعب بالتسعير التحويلي؛ (ب) إيجاد حل للمدفوعات الداخلية للإتاوات والفوائد وأرباح الأسهم ورسوم الخدمات، التي كانت من بين أكثر وسائل نقل الأرباح شيوعاً (ينبغي للبروتوكول الجديد بشأن التدفقات المالية غير المشروعة أن يوسع نطاق تعريف الإتاوات ورسوم الخدمات التقنية، مع إزالة الاستثناءات الحالية)؛ (ج) تغيير القواعد غير الملائمة التي تنظّم فرض الضرائب على التحويلات الخارجية غير المباشرة، التي تنطوي أساساً على عمليات الدمج والتملك من خلال الملاذات الضريبية (تقدم المادة 13(7) من اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية نقطة انطلاق لذلك)؛

(د) الإبلاغ العلني عن الضرائب في كل بلد على حدة، بحيث تُبلغ جميع الشركات المتعددة الجنسيات علناً عن مقدار الضرائب التي تدفعها في كل ولاية قضائية؛ (هـ) سجلات عامة ومركزية للملكية النفعية فيما يتعلق بجميع الأدوات المالية، بالإضافة إلى معايير ومبادئ توجيهية بشأن التدفقات المالية للمهنيين، مثل المحامين والمحاسبين، الذين يتعين عليهم الالتزام بالإبلاغ عن برامج التخطيط الضريبي العدوانية؛ (و) ينبغي جعل البيانات القابلة للمقارنة المتعلقة بالتسعير التحويلي منفعة عامة. فقواعد البيانات الحالية للتسعير التحويلي، مثل أوربيس (Orbis)، باهظة التكلفة للغاية بالنسبة للبلدان النامية، مما يحول دون قدرتها على الحد من نقل الأرباح. وينبغي تحويل قواعد البيانات هذه إلى منفعة عامة عالمية وإتاحتها للبلدان النامية مجاناً.

17- وأشار السيد شودري إلى أن إبرام اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية أمر بالغ الأهمية لتنظيم الاقتصاد الرقمي العالمي. فقد استمرت عمليات التفاوض لأكثر من 12 عاماً على حل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وعارض أحد البلدان المتقدمة فرض ضرائب على شركات التكنولوجيا التابعة لها من قبل بلدان أخرى، على الرغم من الإيرادات التي تدرها هذه الشركات. ونُظر إلى الحل على نطاق واسع على أنه لن يُنفذ على الأرجح بسبب معارضة أحد البلدان المتقدمة. وبُين مركز الجنوب، بالتعاون مع منتدى غرب أفريقيا لإدارة الضرائب، أن أعضاء الاتحاد الأفريقي ومركز الجنوب مجتمعين البالغ عددهم 85 عضواً، بالكامل، يمكن أن يتوقعوا إيرادات تتراوح بين 7 مليارات يورو و10 مليارات يورو من الحل الذي تقدمه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فيما يتعلق بفرض الضرائب على الاقتصاد الرقمي، وإيرادات تتراوح بين 20 مليار يورو و35 مليار يورو من ضريبة الخدمات الرقمية التي تبلغ نسبتها 5 في المائة. ومن ثم، فإن ضرائب الخدمات الرقمية، التي كانت تدبيراً وطنياً شائع الاستخدام، يمكن أن تحقق إيرادات تزيد على ثلاثة أضعاف إيرادات الحل الذي تقدمه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومن أجل أعمال الحق في التنمية، أشار مركز الجنوب إلى الدول الأعضاء فيه بوقف المفاوضات في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفرض ضرائب على الخدمات الرقمية.

18- ويمكن أن يؤدي وجود تنوع كبير في ضرائب الخدمات الرقمية إلى زيادة تكاليف الامتثال وعدم اليقين بالنسبة للأعمال التجارية، ولهذا السبب يمكن أن يوفر وضع بروتوكول لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية يتناول فرض الضرائب على الدخل المتأتي من الخدمات العابرة للحدود نهجاً موحداً ومنسقاً لضرائب الخدمات الرقمية. أولاً، يلزم وجود فهم مشترك لتعريف الخدمات الآلية الرقمية. إذ يأتي الجزء الأكبر من دخل شركات التكنولوجيا من الخدمات الرقمية الآلية، مثل الإعلانات عبر الإنترنت ومحركات البحث ووساطة المنصات. ويتعين وجود فهم واسع للخدمات التي ينبغي التغطية بها. وقد قدمت المادة 12 بـ(6) من اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية نقطة انطلاق في هذا الشأن. ثانياً، يلزم وجود فهم مشترك للنسب المطبقة. ويمكن أن ينص البروتوكول على نطاق مقبول للنسب؛ واقترح التعليق على المادة 12 بـ(6) نسبة تتراوح بين 3 و4 في المائة، ويمكن أن تكون هذه النسبة نقطة انطلاق للمفاوضات. ثالثاً، يتعين وجود فهم مشترك لما يُعتبر وجوداً خاضعاً للضريبة. ويمكن أن يوفر البروتوكول آلية لتعديل المعاهدات الضريبية الحالية بغية إدراج مبدأ "الوجود الاقتصادي المهم"، بحيث يكون للشركات الرقمية المتعددة الجنسيات وجود خاضع للضريبة في البلدان التي تستمد منها الإيرادات بغض النظر عن الوجود المادي. رابعاً، يلزم وجود فهم لإلغاء الازدواج الضريبي. ويجب أن يكون هناك التزام من البلدان بأنه إذا دفعت شركة ما ضريبة خدمات رقمية تقي بهذا الفهم المشترك، يُمنح هذا الدفع إعفاءً ضريبياً. وعلى سبيل المثال، إذا كان مقر شركات التكنولوجيا في البلدان المتقدمة وتدفع ضرائب الخدمات الرقمية المناسبة، فيمكن للدول أن تقدم إعفاءات ضريبية لإلغاء الازدواج الضريبي. والأهم من ذلك، إذا امتنع

بلد ما عن تطبيق هذا النظام، ستعرض شركاته للازدواج الضريبي وستصبح أقل قدرة على المنافسة. ويمكن لهذا النهج أن يحفز مشاركة جميع البلدان.

19- وأشارت السيدة سميث إلى أن من شأن إبرام اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية أن يعالج مسائل رئيسية، مثل الاقتصاد الرقمي، وإساءة استخدام القواعد المتعلقة بالتسعير التحويلي، والتهرب من الضرائب، وضريبة الثروة على الأفراد ذوي الأرصدة المالية الضخمة، مما يؤدي إلى تحقيق إيرادات كبيرة للبلدان النامية، ودعم الحق في التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. غير أن المفاوضات الحالية بشأن معاهدات التجارة والاستثمار يمكن أن تقوض فعالية هذه الاتفاقية. ف فيما يتعلق بالاقتصاد الرقمي، على سبيل المثال، كان من المقرر أن ينتهي الوقف الاختياري الحالي المتعدد الأطراف في منظمة التجارة العالمية لفرض رسوم جمركية على تنزيل عمليات الإرسال الإلكتروني، مثل خدمات البث، بحلول آذار/مارس 2026 على أبعد تقدير. وقدّر خبير اقتصادي في الأمم المتحدة أن هذا الوقف الاختياري كلف تايلند 3,6 مليار دولار، والمكسيك 2,6 مليار دولار، والهند 1,5 مليار دولار من الإيرادات في عام 2020 وحده. ولكن اختار 91 عضواً من أعضاء منظمة التجارة العالمية التفاوض على اتفاق متعدد الأطراف بشأن التجارة الإلكترونية أو مبادرة البيان المشترك بشأن التجارة الإلكترونية، التي تتضمن فرض حظر دائم وواجب الإنفاذ على الرسوم الجمركية على عمليات الإرسال الإلكتروني هذه. ورأى المشاركون في التفاوض أن قبول هذا الحظر أمر واقع، على الرغم من اعتراض 20 من المشاركين. وتضمنت بعض اتفاقات التجارة الحرة، مثل المقترح الذي قدمه الاتحاد الأوروبي إلى إندونيسيا، فرض حظر دائم على الرسوم الجمركية على التجارة الإلكترونية. وأكدت السيدة سميث أهمية ضرائب الخدمات الرقمية. غير أن الولايات المتحدة تقاضي كندا حالياً، بموجب الاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة الأمريكية والولايات المتحدة المكسيكية وكندا، وتدعي أن ضريبة الخدمات الرقمية التي تفرضها كندا على إيرادات الأسواق الإلكترونية والإعلانات عبر الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي تنتهك أحكام المعاملة الوطنية الواردة في الفصلين المتعلقين بالخدمات والاستثمار.

20- وأوضحت السيدة سميث أن أحكام معاهدات التجارة والاستثمار قد تقوّض أيضاً اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية إذا حاولت منع إساءة استخدام القواعد المتعلقة بالتسعير التحويلي. فعلى سبيل المثال، لا تسمح جماعة دول الأنديز بتبادل الإتاوات بين الشركات ذات الصلة، ووضعت الهند حداً أقصى لمدفوعات الإتاوات حتى عام 2009. وعندما أُلغى الحد الأقصى، زادت مدفوعات الإتاوات للشركات الأم في الخارج خمسة أضعاف، لتصل إلى 33 في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وإذا رغبت حكومة ما في الحد من إساءة استخدام التسعير التحويلي، عن طريق وضع حد أقصى لإتاوات الترخيص الطوعي، فيمكن تقييد ذلك باشتراطات الأداء الواردة في معاهدات الاستثمار الثنائية أو الفصول المتعلقة بالاستثمار في اتفاقات التجارة الحرة. واقترح الاتحاد الأوروبي فرض حظر على وضع حد أقصى للإتاوات، إلا في القطاعات المعفاة التي تمت الموافقة عليها مسبقاً، في مفاوضاته مع الهند بشأن اتفاق التجارة الحرة. وقد تقوّض هذه المعاهدات أيضاً إبرام اتفاقية إطارية إذا حاولت منع التهرب من الضرائب. فعلى سبيل المثال، تشترط حكومات مثل حكومة نيوزيلندا تخزين السجلات الضريبية، المخزنة في السحابة، على أحد الخوادم في نيوزيلندا، حتى تتمكن الحكومة من التحقق بسهولة من التهرب من الضرائب من اللجوء إلى معاهدة بشأن تبادل المساعدة القانونية، قد تكون بطيئة أو مكلفة أو غير ناجحة. ولكن قُدمت بعض المقترحات المتعلقة بتدفق البيانات عبر الحدود في بعض اتفاقات التجارة الحرة، مثل المقترح الذي قدمه الاتحاد الأوروبي إلى إندونيسيا، وقد تُقدّم تلك المقترحات مرة أخرى في المفاوضات المستقبلية بخصوص مبادرة البيان المشترك بشأن التجارة الإلكترونية، ويمكن أن تُلغى اشتراطات تخزين البيانات محلياً. وتتحقق بعض الحكومات، مثل حكومة

الولايات المتحدة، من الشفرة المصدرية في البرمجيات التي تُستخدم في إعداد الإقرارات الضريبية والامتثال والتخطيط للتأكد من صحة الادعاءات المتعلقة بتلك الإقرارات.

21- وأشارت السيدة سميث إلى أن المستثمرين الأجانب يستخدمون آليات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول المنصوص عليها في معاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات التجارة الحرة للطعن في الضرائب، مثل تلك المفروضة على الأرباح الرأسمالية والأرباح غير المتوقعة والإتاوات. وهناك 165 قضية تطعن في التدابير الضريبية حتى عام 2021 رُفعت ضد 47 بلداً، ويمثل ذلك 15 في المائة من القضايا المعروفة المتعلقة بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. ورفع مستثمرون من البلدان المتقدمة نحو 90 في المائة من هذه القضايا. وأشارت الهند، على سبيل المثال، إلى أن مستثمراً أجنبياً مدين لها بمبلغ 6 مليارات دولار من الضرائب، لكنه لا يرغب في الدفع ونجح في مقاضاة الهند باستخدام آلية تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول وحصل على 1,2 مليار دولار. ولا تزال بعض البلدان، مثل بلدان الاتحاد الأوروبي، تقترح آليات لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في اتفاقات التجارة الحرة التي تبرمها، على سبيل المثال مع إندونيسيا، على الرغم من انسحاب الاتحاد الأوروبي نفسه من معاهدة ميثاق الطاقة بسبب قلقه لأن آلية تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول تقيد قدرة الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير للتصدي لتغير المناخ.

22- وذكرت السيدة سميث أن معظم اتفاقات التجارة الحرة عادةً ما تشترط إلغاء معظم التعريفات الجمركية على الواردات، وعادةً ما يُشترط على الدول المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية بعد عام 1995 تخفيض تعريفاتها الجمركية على نطاق واسع. فعلى سبيل المثال، اشترط على تيمور - ليشتي، في إطار انضمامها مؤخراً إلى منظمة التجارة العالمية، أن تحدد جميع تعريفاتها الجمركية عند نسبة 11 في المائة في المتوسط. وعلى النقيض من ذلك، لم يكن لزاماً على ميانمار خوض عملية الانضمام ولم يكن عليها سوى تحديد 19 في المائة من تعريفاتها الجمركية عند نسبة 83 في المائة في المتوسط. وفي اتفاقات التجارة الحرة، غالباً ما تشترط البلدان المتقدمة إلغاء التعريفات الجمركية على جميع صادرات المواد الخام، التي تستخدمها العديد من البلدان النامية لزيادة الإيرادات. وتقيّد الاتفاقات الاختيارية المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية بشأن الاستثمار والخدمات القدرة على استخدام رسوم الترخيص لزيادة الإيرادات على جميع المستويات الحكومية. وغالباً ما تستخدم الحكومات رسوم الترخيص هذه لدفع تكاليف برامج الصحة العامة، وجمع القمامة، وغيرها من الخدمات العامة. ويمكن لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية أن تكون عاملاً مهماً لتمكين الحق في التنمية؛ الذي قُوّض بالفعل عن طريق الأحكام التي خضعت للتفاوض في اتفاقات التجارة والاستثمار وأصبحت واجبة الإنفاذ من خلال آليات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، وعن طريق مقاضاة الدول بعضها البعض أمام المحاكم الدولية، مع قدرة الطرف الرابع على رفع التعريفات الجمركية على السلع والخدمات الواردة من الطرف الخاسر حتى يغير قوانينه الضريبية من أجل الامتثال.

باء - جلسة التحاور

23- أخذ الكلمة أثناء جلسة التحاور ممثلو الدول الأعضاء التالية: الإمارات العربية المتحدة (باسم مجموعة الدول العربية)، وإندونيسيا (باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا)، وأوغندا (باسم حركة بلدان عدم الانحياز)، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبنما، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبيلاروس، وتونس، والجزائر، وجزر البهاما، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وزمبابوي، والصين، والعراق، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيت نام، وكولومبيا، ولكسمبرغ، وماليزيا،

ومصر، وملديف، والهند، وهندوراس. وأدلى ببيان أيضاً ممثلو الاتحاد الأوروبي. ولم يتمكن الاتحاد الروسي من الإدلاء ببيان بسبب ضيق الوقت⁽⁵⁾.

24- وأخذ الكلمة ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: منظمة العفو الدولية، ورابطة البالغين الإيرانيين القصار القامة، ورابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين، ومؤسسة "بيجين غوانغمينغ" الخيرية، ورابطة بيجين للمنظمات غير الحكومية المعنية بالمبادلات الدولية، ومنظمة حفظ البيئة - مؤسسة التشجير والحيوانات البرية والطبيعة، والمعهد العالمي للمياه والبيئة والصحة، وحركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة، وتعاونية راهبورده بيمائش للبحوث والخدمات التعليمية، ومؤسسة راجاستان سامغرا كاليان سانستان، ورابطة شنشي للمتطوعين الوطنيين⁽⁶⁾.

25- وأشار عدد من المتكلمين إلى أن الحق في التنمية حق أساسي من حقوق الإنسان لا يمكن فصله عن حقوق الإنسان الأخرى. وأشار أحد الوفود إلى أن التنمية ينبغي أن تسترشد بحقوق الإنسان، بدلاً من أن تسترشد بحقوق الإنسان بالتنمية. وأشارت إحدى الدول الأعضاء إلى أنها في السنة الثالثة من خطة التنمية الخمسية وأنها ملتزمة التزاماً كاملاً بتعزيز الحق في التنمية باعتباره حقاً من حقوق الإنسان لأنه حق غير قابل للتصرف. وأشار إلى الأثر الاقتصادي لجائحة كوفيد-19 التي أعاققت النمو الاقتصادي للبلدان النامية وحدثت من الميزانيات الوطنية المخصصة للمشاريع العامة. وأشار المتكلمون إلى أهمية التعاون المتعدد الأطراف في أعمال الحق في التنمية، وأكد أحد الوفود أن عدم المساواة مشكلة عالمية، مما يتطلب استجابة عالمية، لا سيما تلك التي تتطوي على تقديم بلدان الشمال دعماً إلى البلدان النامية. ولا بد من إقامة شراكات حقيقية ويتطلب أعمال الحق في التنمية إزالة جميع العقبات. وأبرز وفد آخر كيفية سعيه إلى تعزيز الحوار عبر الحدود بشأن أفضل الممارسات في مجال الإصلاح الضريبي الدولي، لا سيما الحوار الذي يأخذ في الحسبان القدرات التقنية لكل دولة. ونتيجة لذلك، كان هناك دعم واسع النطاق لكل من توصيات أعضاء حلقة النقاش واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المقترحة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية. وأشارت إحدى الدول الأعضاء إلى أن أي صك بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية يجب أن يتيح ثلاثة أمور هي: (أ) تشجيع الشمول؛ و(ب) تبادل أفضل الممارسات؛ و(ج) تطبيق الصك لصالح جميع الدول. وأعربت بعض الدول الأعضاء عن قلقها بشأن حالة تعددية الأطراف فيما يتعلق بالاتفاقية الإطارية. وأشارت إحدى الدول الأعضاء إلى أنها تؤيد المقترحات المتعلقة بالإطار الدولي وتتمن الشمول والإنصاف، لكنها ترفض استبعادها من المفاوضات بشأن مشروع النص، لأن ذلك يقوض كلاً من تعددية الأطراف والحق في التنمية، الذي ينص على مشاركة جميع الشعوب في التنمية مشاركة نشطة وحرّة ومُجدية. وقالت دولة عضو أخرى إن فرض دولة أخرى تدابير قسرية أحادية الجانب أعاق سعيها إلى أعمال الحق في التنمية. وأشارت إلى أن أعضاء حلقة النقاش كان ينبغي لهم أن يتناولوا العقوبات، لأن إزالتها قبل مناقشة تحقيق إيرادات ضريبية كافية أمر ضروري. وأشار وفد آخر إلى أن العقوبات الأحادية الجانب تنتهك واجب التعاون الدولي، الذي لم ينص عليه إعلان الحق في التنمية فحسب، بل أيضاً ميثاق الأمم المتحدة.

26- وأقر المندوبون بأن الهيكل المالي العالمي الحالي غير ملائم، لا سيما بالنسبة لبلدان الجنوب. وأشارت معظم الدول الأعضاء إلى الخسائر الكبيرة التي لحقت بالميزانيات العامة نتيجة التهرب من الضرائب والنزاعات الموجودة في الهيكل المالي الحالي. وأشار أحد الوفود إلى أن أفريقيا تخسر 88,6 مليار دولار سنوياً بسبب التدفقات المالية غير المشروعة، وهو ما يفوق المساعدات الإنمائية التي تتلقاها

(5) انظر القائمة الكاملة للبيانات على الشبكة الخارجية لمجلس حقوق الإنسان، المتاحة في

[https://hrcmeetings.ohchr.org/HRCSessions/RegularSessions/57/Pages/Oral statements.aspx](https://hrcmeetings.ohchr.org/HRCSessions/RegularSessions/57/Pages/Oral%20statements.aspx)

(6) المرجع نفسه.

القارة. وأثيرت مسألة الشفافية في سياق مساهمات أعضاء حلقة النقاش، لأن الشركات غير ملزمة قانوناً بموجب القانون الدولي بالإبلاغ عن أرباحها علناً. ومن ثم، يشجع النظام الحالي على الترويج الاستغلالي والفساد. وأعربت إحدى الدول عن دعمها للمقرر الخاص المعني بالحق في التنمية وآلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية، وأشارت إلى أن بحوثهما في الإصلاح الضريبي الدولي والحق في التنمية متكاملة وليست متطابقة، وأنه ينبغي عدم تقويض عمل هاتين الآليتين أو تقييده أو تقليصه. وأثار أحد الوفود شواغل بشأن أوجه القصور في النظام الضريبي الدولي الحالي الذي تهيمن عليه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لا سيما لأنه أخفق في حل المشاكل الفريدة التي تواجه بلدان الجنوب. وأكد وفد آخر أنه يعمل على نحو وثيق، منذ كانون الثاني/يناير 2024، مع مجموعة العشرين والمؤسسات الأوروبية بهدف وضع حد أدنى لمعدل الضريبة، نظراً للحاجة إلى استعادة الثقة في المالية العامة. وأشار أحد الوفود على وجه التحديد إلى تعزيز الالتزام بالنظام المالي الدولي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ورأى أن إبرام اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية ينبغي ألا يفرض أي التزام إضافي، أو يتطلب خبرة أكثر من تلك الموجودة بالفعل في النظام التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

27- وأكد العديد من المتكلمين مجدداً أن الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية لن تتجح إلا إذا أخذت في الحسبان الاختلافات الوطنية والإقليمية. وأشارت إحدى الدول الأعضاء إلى أن الاتفاقية الإطارية المقترحة هي في الأساس مسألة تتجاوز نطاق الاقتصاد وتتعلق بالعدالة والسيادة، أي حماية حقوق الدول في فرض ضرائب عادلة على مواطنيها وشركاتها وتحقيق إيرادات عامة. وأطرت دولة عضو أخرى الاتفاقية على أنها صيغة تتعلق بسيادة القانون. وأشارت إلى أن النظام الحالي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لا يأخذ في الحسبان التحديات الفريدة التي تواجه بلدان الجنوب، ولذا كان لا بد من إصلاح ضريبي دولي لمكافحة الكوارث الناجمة عن تغير المناخ وعدم المساواة الاقتصادية التاريخية داخل تلك البلدان. وأوضحت أن بعض الاقتصادات في بلدان الجنوب أكثر عرضة للصدمات العالمية، مثل جائحة كوفيد-19، وقد عادت السياسات الضريبية الحالية بمزيد من النفع على البلدان المتقدمة في تلك السياقات. وأشارت عدة وفود إلى المتطلبات المالية التي تواجه اقتصاداتها. وأكد أحد الوفود أن بلده يقدم مساعدة إنمائية رسمية إلى البلدان النامية بمعدل يزيد على 1 في المائة من ناتجه المحلي الإجمالي، وتجرى مناقشات بشأن اتخاذ تدابير أكثر تصاعدياً. وأشار إلى أن بلده يطبق الإطار الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمنع نقل الفوائد، وأن لديه أفضل شفافية في العالم على مستوى الشركات، وأكد أن بلده لا يراقب شؤونه المالية. وأشار أيضاً إلى تدابير لمكافحة الفساد المالي. ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة في المناقشة الآثار المترتبة على إصلاح الميزانيات الوطنية للصحة العامة. وأوضحت إحدى الدول الأعضاء أن مشاريع الرعاية الصحية العامة هي الأكثر تأثراً بالتهرب من الضرائب. فقد خسرت 12 مليار دولار بسبب التجاوزات المتعلقة بالضرائب والشركات والتجاوزات العابرة للحدود وتلك التي تتجاوز الحدود الإقليمية، ولهذا السبب كان من الضروري وضع اتفاقية إطارية.

28- وسلط عدد من الوفود الضوء على التدابير الفريدة التي اتخذت في بلدانها لإعمال الحق في التنمية، وركز بعضها فقط على التهرب من الضرائب. وقالت وفود أخرى إنها بالفعل على طريق إعمال الحق في التنمية دون إجراء إصلاحات في الهيكل المالي. وأشارت إحدى الدول الأعضاء إلى أن الإصلاح المالي أمر أساسي لحماية اقتصادها بصفتها دولة أرخبيلية تعتمد على الإيرادات المتأتية من السياح والاستثمار الأجنبي. ومن الضروري وجود الهيكل الأساسي اللازم لفرض الضرائب على هؤلاء المواطنين الأجانب من أجل تحقيق إيرادات عامة كافية. وطبقت الدولة مؤخراً ضريبة خضراء لتمويل مبادراتها المناخية، التي تُعد أمراً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسأل أحد الوفود فريق النقاش

عن الكيفية التي يمكن بها للدول الصغيرة أن تستفيد بفعالية من اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية، بالنظر إلى محدودية مواردها، وهي مسألة لا تزال تمثل مشكلة. وأشارت وفود أخرى إلى أن القيم الثقافية الفريدة لبلدانها تهيئ ظروفًا ملائمة لإعمال الحق في التنمية. وذكر أحد الوفود أن جوهر الحق في التنمية هو إطلاق العنان لإمكانات الرجال والنساء على حد سواء، وهو ما أظهره بلده عبر التاريخ. فلكل فرد سمات فريدة من نوعها، وهو ما يشجعه البلد. ويُشجّع جميع الناس على القيادة، التي تعززها الحضارة المستمرة الممتدة لقرون طويلة، بغض النظر عن نوعهم الاجتماعي. وقال وفد آخر إن تصريح السفر بين "البر الرئيسي" للبلد وجزره عزز الازدهار الاقتصادي والحوار الثقافي في جميع أنحاء البلد، مما سهّل التنمية على الصعيد الوطني. وهو ما يتماشى مع مبدأ المشاركة النشطة والحرّة والمُجدية في التنمية، على النحو المنصوص عليه في إعلان الحق في التنمية.

29- وشدد العديد من المشاركين على ضرورة التفكير في تأثير التكنولوجيا على الحق في التنمية. وأشار أحد الوفود إلى أن سهولة تحويل الأموال رقمياً عبر الحدود شجعت التدفقات المالية غير المشروعة، وتآكل الوعاء الضريبي، وتقاسم الأرباح. غير أن الوفود كثيراً ما شددت على أن التكنولوجيا يمكن أن تجعل المالية العامة أكثر شفافية وكفاءة، مما يهيئ بيئة ملائمة للأعمال التجارية تحفز على الامتثال الضريبي. وسعيًا إلى ذلك، شُدّد على التعاون المتعدد الأطراف باعتباره وسيلة لتبادل المعرفة بشأن أفضل الممارسات في فرض الضرائب في الاقتصاد الرقمي. وأشار أحد الوفود إلى أن دائرة الإيرادات الحكومية، على الصعيد الوطني، في بلده بصدد تنفيذ نظام فوترة إلكتروني لضمان تحصيل ضريبة القيمة المضافة بفعالية؛ وكان من المقرر الانتهاء من المرحلة الأولى من المشروع الذي يستغرق ثلاث سنوات في كانون الأول/ديسمبر 2024. ويعمل البلد أيضاً على تبسيط نظام المستندات الضريبية عبر الإنترنت، وإنشاء إقرارات جمركية عبر الإنترنت، وتنظيم المدفوعات الإلكترونية وتحويلات الأموال. وينبغي لاتفاقية الأمم المتحدة المقترحة بشأن الضرائب أن تدمج تلك الجوانب الرقمية للاقتصاد على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وأشار وفد آخر إلى أن الدولة المعنية تعمل على "إزالة الطابع المادي" من نظام دفع الضرائب الخاص بالشركات ورقمته من خلال استحداث منصات رقمية على الإنترنت.

30- وشددت بعض الدول على ضرورة النظر في مسألة تغير المناخ بوصفها عائقاً محتملاً أمام الحق في التنمية، إلى جانب النظر في أي مسألة تتعلق بالإصلاح الضريبي الدولي. وشدد أحد الوفود على أن التنمية السريعة في بعض البلدان أدت إلى تحديات بيئية، مما أثر على الاستدامة الطويلة الأجل ورفاه السكان. واعترّف أيضاً بأن الاحترار العالمي يؤثر على البلدان النامية في جنوب الكرة الأرضية بدرجة أكبر، وأن الإصلاح الضريبي مطلوب لزيادة الإيرادات العامة اللازمة لتنفيذ المبادرات الخضراء. وذكرت إحدى الدول أنها بدأت بالفعل في تطبيق ضريبة خضراء لتمويل مبادراتها المتعلقة بتغير المناخ، التي تُعد محورية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلد.

31- وسلّط العديد من ممثلي منظمات المجتمع المدني الضوء على المبادئ الأساسية للحق في التنمية، مثل الإنصاف والعدالة في جميع أنحاء العالم. وبالرغم من الإشارة إلى الخسائر النقدية الكبيرة التي واجهتها البلدان النامية، لم يُوطّر الحق في التنمية دائماً على أنه مشكلة تنفرد بها بلدان الجنوب. وشدد العديد من المندوبين على أن هذه المشكلة تؤثر على جميع البلدان نتيجة لتزايد العولمة والترابط. وأوضحوا أن بلدان الشمال ليست ملزمة قانوناً بموجب القانون الدولي بالتعاون فحسب، بل من مصلحتها مساعدة الآخرين على النمو على نحو ما فعلت هي. وأشاروا إلى أن مسألة الحق في التنمية غالباً ما لا تُوطّر على أنها مسألة جغرافية، بل مسألة تتعلق بوضع جنساني واجتماعي اقتصادي، وأيديولوجية سياسية كذلك. وذكر أحد الوفود أنه على الرغم من عمل الأمم المتحدة الرامي إلى إعمال الحق في التنمية في جميع أنحاء العالم، لا تزال هناك فجوات كبيرة قائمة على تلك الفروق. ففي بعض

البلدان، يُحرم العمال المهاجرون من الحقوق نفسها الممنوحة للعمال من المواطنين، لا سيما في الحالات التي يشكل فيها هؤلاء المهاجرون غالبية القوى العاملة. وبالمثل، لا تزال هناك أيضاً عقبات اقتصادية واجتماعية كبيرة أمام النساء تمنعهن من تولي أدوار قيادية. وأشارت بعض الوفود أيضاً إلى أن قيوداً على الحرية المدنية قد فُرضت وفُوضت المشاركة العامة في الحق في التنمية نظراً لعدم منح حرية التعبير وتكوين الجمعيات للجميع. واقترحت حظر أنظمة العمل التي تشجع على قيام الشركات المضيفة بكفالة العمال المهاجرين لغرض الحصول على التأشيرات؛ وتوسيع نطاق المبادرات المتعلقة بعدم المساواة بين الجنسين وأوجه الحماية؛ وإلغاء القيود المفروضة على حرية التعبير وتكوين الجمعيات لتشجيع المشاركة النشطة والحرية والمُجدية في التنمية. وهذه شروط أساسية مهمة لتحقيق التنمية المستدامة والمنصفة في جميع أنحاء العالم.

32- وأشارت إحدى منظمات المجتمع المدني إلى تهديد الذكاء الاصطناعي، وقالت إنه يهدد الأمن الوظيفي بالرغم من أنه يعد بتحقيق الكفاءة. وأكدت أن هناك توتراً دورياً بين التنمية وحقوق الإنسان، إذ يواجه الموظفون خطر الاستغناء عن خدماتهم لأن وتيرة التقدم التكنولوجي تفوق معدل إعادة تدريب العمال. وعلى الحكومات أن تؤدي دوراً في توفير التعليم والتدريب إذا استمر الذكاء الاصطناعي في التقدم بالوتيرة الحالية.

33- وطرح المشاركون أسئلة على أعضاء حلقة النقاش، شملت ما يلي: كيف يمكن للبلدان النامية الصغيرة الاستفادة من مواردها من خلال إطار ضريبي دولي يهدف إلى إعمال الحق في التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وكيف يمكن استخدام التكنولوجيا لتبسيط إعداد التقارير الضريبية وجعل الامتثال أكثر ملاءمة للأعمال التجارية؛ وكيف يمكن تشجيع تعددية الأطراف من خلال هذا الإطار للتخفيف من تداعيات العولمة التي أدت إلى تجاوزات ضريبية عبر الحدود.

رابعاً - ملاحظات ختامية لأعضاء حلقة النقاش

34- أعرب المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية عن تقديره البيانات المتبصرة العديدة التي أدلى بها المندوبون وأوضحت الدور المحوري للتعاون الدولي في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية. واقترح أربعة محاور للإصلاح المالي الدولي: التعاون والاتساق والمعاونة و"الامتثال الخلاق". وفيما يتعلق بالتعاون، هناك توافق شبه عالمي في الآراء بين الوفود بشأن الحاجة إلى اتفاقية إطارية، على الرغم من وجود تساؤلات بشأن تحقيق توافق الآراء عندما تكون للدول احتياجات ومصالح متنوعة. ويمكن تحقيق هذا التوافق في الآراء من خلال التوصل إلى فهم مشترك قائم على القيم وحقوق الإنسان المشتركة، ومنها الحق في التنمية. ويلزم أيضاً أن تقدم الدول تنازلات متبادلة لأن التعاون لن ينجح إلا عندما يكون التوافق ممكناً ويجب أن تلبى الاتفاقية الإطارية احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولا بد أن يتسم النظام بالمرونة، لأنه لا يمكن لجميع الدول توليد الموارد نفسها. وفيما يتعلق بالاتساق، تم توضيح كيف يمكن أن يكون هناك تعارض محتمل بين الاتفاقية الإطارية ومعاهدات التجارة والاستثمار، أو المبادرات الرامية إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وفيما يتعلق بالمعاونة، يلزم وضع إطار ضريبي عالمي مشترك لمنع "السباق نحو أدنى مستوى من الضرائب". وفيما يتعلق "بالامتثال الخلاق"، تجيد الشركات الاستيفاء الشكلي والامتثال الوهمي للوائح الضريبية. وينبغي ألا تتمكن الشركات من الاستمرار في القيام بذلك بموجب الاتفاقية الجديدة.

35- ورحبت رئيسة فرع سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية في الأونكتاد بتأييد عدة وفود لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية، إلى جانب الاعتراف بالتحديات التي تطرحها الشركات وافتقارها إلى الشفافية وتغلغل شبكات الأعمال التجارية العالمية. وأعربت عن اتفاقها مع المقرر الخاص المعني بالحقوق في التنمية على أن التعاون يتطلب التنسيق والتوافق والتراضي، ولكنها أشارت إلى أنه إذا تم التوصل إلى اتفاق على تتبّع نشاط الشركات والمراجعة، بما فيها المراجعة الضريبية، على الصعيدين الوطني والإقليمي، حتى على مستوى الشركات التابعة، سيكون ذلك فعالاً للغاية بالنسبة للتنمية على نطاق واسع. وأوضحت أنه لا يكفي النظر إلى المقرر أو الهيئة التي تمثل شركة عالمية معينة، بل من المهم أيضاً ما تفعله تلك الشركات في الاقتصادات الفردية المضيفة. ولدى الدول ذات السيادة سلطة التحقيق في هذه الأفعال والسيطرة عليها. ويجب أن يتعايش أي نهج محلي دقيق للإصلاح الضريبي مع أي اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية.

36- وأشار السيد شودي إلى ضرورة أن تسعى البلدان النامية جاهدة من أجل إرساء مبدأ ديمقراطية صنع القرار في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتعاون الدولي في المسائل الضريبية، وتجاوز الأطر الحالية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبحث عن حلول جذرية للتهرب من الضرائب وتجنبها، وهو الأمر الذي أدى إلى خسارة الإيرادات العامة. ورداً على السؤال الذي طُرح خلال المناقشة بشأن كيفية استفادة الدول النامية الصغيرة من مواردها المحدودة، قدّم السيد شودي مثالاً من عمليات إحدى شركات الوقود الأحفوري الكبرى. وكانت الشركة قد أعلنت على موقعها الشبكي أنها حصلت على إيرادات قدرها 120 مليون دولار من دولة بوليفيا المتعددة القوميات، ولم تدفع عليها أي ضرائب. وقد تمكنت شركات الوقود الأحفوري الكبرى من مواصلة أنشطتها الملوثة بسبب الاستمرار في الحصول على إيرادات مفرطة من التهرب من الضرائب. ونتيجة لذلك، ينبغي أن يكون هناك، على الأقل، إبلاغ علني في كل بلد على حدة عن مقدار الضرائب التي تدفعها كل شركة من شركات الوقود الأحفوري والصناعات ذات الانبعاثات العالية والولاية القضائية التي تعمل فيها. وينبغي أن يكون ذلك جزءاً من البروتوكول المتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة، الذي ينبغي لجميع البلدان النامية، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، أن تسعى جاهدة من أجله، لأنها أكثر البلدان تضرراً من تغير المناخ والاحترار العالمي. وبالنسبة للبلدان النامية، يجب أن يكون هناك تنسيق أفضل بين الدبلوماسيين ومسؤولي الضرائب في المناطق الوطنية والمحلية. وللمضي قدماً أثناء المفاوضات بشأن الاتفاقية الإطارية، شجّع مركز الجنوب بقوة وفود البلدان النامية على الاتصال بمسؤولي الضرائب في تلك البلدان وإجراء حوار منظم، حتى يتسنى التشاور معهم بسهولة. وهناك أمران ينبغي للبلدان المتقدمة أن تسعى جاهدة إلى تحقيقهما، ويجب على بلدان الجنوب أن تكون على دراية بهما، وهما توافق الآراء والتكامل مع عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد صُمم توافق الآراء لتحديد الأغلبية العددية لبلدان الجنوب على نحو مباشر، لذا ينبغي أن تستند عملية صنع القرار في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية إلى مبدأ التصويت الديمقراطي. وعلاوة على ذلك، ستسعى البلدان المتقدمة جاهدة إلى تحقيق التكامل مع عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الأمر الذي من شأنه أن يحد من نطاق هذه الاتفاقية الإطارية. وينبغي للبلدان النامية أن تسعى جاهدة من أجل أن يكون للاتفاقية الإطارية نطاق مفتوح بسبب عدم ملائمة إطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لبلدان الجنوب.

37- وأشارت السيدة سميث إلى ضرورة إدراك أن المفاوضات بشأن التجارة الرقمية قد تقوض اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المقترحة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية. وعلّق العديد من المتكلمين على أهمية التصدي للتهرب من الضرائب وغسل الأموال، دون فهم لأحكام التجارة الرقمية

أو التجارة الإلكترونية المقترحة في مختلف المفاوضات التجارية. وقد يؤدي ذلك إلى إعفاء الشركات من تخزين البيانات محلياً، مما يمنع الحكومات من التحقق من غسل الأموال. وقد يكون المسؤولون التنظيميون في البلدان النامية قادرين على اكتشاف عمليات غسل الأموال، ولكنهم سيحتاجون إلى معلومات من بلد آخر لإثبات جريمة غسل الأموال لأن البيانات غالباً ما تكون مخزنة في الخارج. ويمكن إرسال طلبات وفقاً لإحدى معاهدات تبادل المساعدة القانونية، ولكن لا ترد ردود دائماً. وعلى الرغم من الأهمية المحورية التي حظي بها تغير المناخ في المناقشة، تظل الحقيقة هي أن شركات الوقود الأحفوري غالباً ما تقاضي الحكومات من خلال آليات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. ويجب أن تكون المفاوضات بشأن معاهدات التجارة والاستثمار أكثر اتساقاً وتوافقاً مع مقترحات إبرام اتفاقية إطارية إذا أردنا التمكن من الحد من التهرب من الضرائب.